الأمم المتحدة

E/2015/NGO/67

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 June 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ – ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من اتحاد المؤسسات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

220615 110615 15-08618X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تستند أهداف التنمية المستدامة إلى منجزات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، صممت هذه الأهداف بحيث تعالج القضايا الملحة والتحديات الجديدة التي لا تغطيها الأهداف السابقة للألفية، والتي تعرضت لانتقادات قوية لانها لا تغطي أبعاد الاستدامة بقدر كاف. وتختلف أهداف التنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية في أنها تمثل منظورا أكثر طموحا يستند إلى عملية تشاورية كبيرة تحدَّد من خلالها احتياجات المجتمع الدولي ومصالحه.

ومثلت المشاورة الإقليمية التي انعقدت بقيادة حكومة المكسيك ومنظومة الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٣، في خاليسكو، تحت شعار ''تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نحو خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥''، سابقة هامة للجهات الفاعلة من غير الدول، حيث شاركت خلالها أكثر من ٤٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى الإقليمية والمحلية في تحديد معالم سياسات التنمية المستدامة العالمية الجديدة.

وتمكنت الدراسة الاستقصائية المسماة 'عالمي' من جمع آراء أكثر من مليون مواطن بشأن الأولويات والاحتياجات في المكسيك، وأبدت اهتماما كبيرا تجاه مجموعة من أهداف التنمية المستدامة الطموحة التي تتسم بالواقعية والشفافية وقابلية التحقيق. وتميزت المكسيك بأعلى مستوى من المشاركة في الدراسة الاستقصائية على الصعيد القطري، ودعت إلى أن تجسد الأهداف الجديدة المصلحة الحقيقية لعموم السكان.

وتتيح أهداف التنمية المستدامة الفرصة للمجتمع الدولي ليشارك بأكمله في بناء عالم أفضل، علاوة على إبراز ضرورة التركيز على إقامة شراكات جديدة ومؤسسات فعالة وذات كفاءة، وضرورة نقل قدر مناسب من الموارد، وبناء القدرات والحصول على المعلومات، وإقامة نظام قوي للإبلاغ والرصد لأغراض المساءلة.

ويجب التركيز على تحويل خطة التنمية المستدامة إلى خطط إنمائية وشراكات وإصلاحات وروابط اجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل كفالة اتساق الأنشطة الإنمائية المحلية والوطنية مع الجهود العالمية.

ونحن نعتقد أن الدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه الحكومات المحلية، بالتضامن مع منظمات المجتمع المدني، عنصر بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال التعاون الإنمائي اللامركزي والنُهج الإقليمية التي تضمن الملكية والإجراءات التصاعدية والفعالية والمساءلة.

ونحن نقر بالأهمية الحاسمة لوجود مؤسسات فعالة من أجل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. ولا تكفي الإصلاحات المؤسسية وحدها لدفع عجلة الخطط الإنمائية التحولية إن لم تتوافر مدخلات أساسية أخرى مثل الموارد المادية والمالية، ومهارات القيادة، ورأس المال البشري، والمساءلة السياسية، علاوة على مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول التي تدرك هموم المجتمعات المحلية وتستجيب لها من خلال تدخلات مترابطة. ويتطلب هذا كفالة التوسع في تمثيل منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

ونحن نؤكد مجددا التزامنا بالتعاون مع الأمم المتحدة في العمل على كفالة استدامة العالم. وعلاوة على ذلك، نناشد الجزء الرفيع المستوى تيسير الشروط وتوفير الدعم للدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يتسم بالصراحة والشفافية وقابلية المساءلة والفعالية.